

وضع حد لتمويل الإرهاب

بيان ولفسبيرج

1 التمهيد

إن مجموعة ولفسبيرج للمؤسسات المالية ("مجموعة ولفسبيرج")¹ ملتزمة بالإسهام في الحرب ضد الإرهاب وهي تصدر البيان التالي لوصف دور المؤسسات المالية في منع تدفق الأموال الإرهابية من خلال النظام المالي العالمي.

تمثل هذه الحرب تحديات جديدة. إن الأموال المستعملة في تمويل الإرهاب لا تستمد بالضرورة من نشاط إجرامي، والذي هو عنصر مطلوب في معظم المخالفات الحالية لغسيل الأموال. تتطلب المشاركة الناجحة في هذه الحرب من جانب القطاع المالي تعاوناً عالمياً من جانب الحكومات مع المؤسسات المالية إلى درجة غير مسبوقة.

2 دور المؤسسات المالية في محاربة الإرهاب

يمكن للمؤسسات المالية مساعدة الحكومات والدوائر الحكومية في الحرب ضد الإرهاب؛ إذ يمكنها مساعدة هذا الجهد من خلال منع المعلومات والكشف عنها وتقاسمها، فعليها

¹ تتألف مجموعة ولفسبيرج من المؤسسات المالية الدولية القيادية التالية: ايه بي إن أمرو إن. في.، بانكو سانتاندر سنترال هسبانو إس. ايه.، بنك طوكيو- ميتسوبيشي- ليمتد، بنك باركليز، سيتي جروب، كريديت سويس جروب، البنك الألماني ايه جي، جولدمان ساش، إتش إس بي سي، جيه بي مورجان تشيس، سوسيتي جنرال، و يو بي إس ايه جي، وأصبحت معروفة عندما اتفقت مع منظمة الشفافية الدولية ومبارك بيث على وضع إرشادات للبنوك الخاصة حول مكافحة غسيل الأموال في أكتوبر 2000، ولفسبيرج هو المكان الذي عقدت فيه جلسة عمل مهمة في سويسرا لصياغة الإرشادات.

السعي لمنع المنظمات الإرهابية من الوصول إلى خدماتها المالية، ومساعدة الحكومات في جهودها للكشف عن التمويل الإرهابي المشبوه والاستجابة على وجه السرعة للاستفسارات الحكومية.

3 حقوق الأفراد

إن مجموعة ولفسبيرج ملتزمة بالمساهمة في الحرب على الإرهاب على نحو ليس فيه تمييز ويحترم حقوق الأفراد.

4 اعرف عميلك

تدرك مجموعة ولفسبيرج أن التمسك بالسياسات والتدابير الحالية لمقولة "اعرف عميلك" أمر مهم بالنسبة لمحاربة الإرهاب، وبخاصة أن التعرف المناسب على العملاء من جانب المؤسسات المالية يمكن أن يحسن من كفاءة البحث في قوائم الإرهابيين المعروفين أو المشتبه فيهم والتي تصدرها السلطات المختصة ذات الولاية على المؤسسة المالية المعنية ("القوائم المطبقة").

إلى جانب التطبيق المستمر للتعرف على العميل الحالي، والموافقة عليه وتدابير الاجتهاد اللازم، فإن مجموع ولفسبيرج ملتزمة بالتالي:

- تطبيق تدابير الاستشارة بالرجوع إلى القوائم المطبقة واتخاذ الخطوات المقبولة والعملية لتقرير ما إذا كان شخص ما مشترك في علاقة عمل حالية أو متوقعة يظهر على تلك القائمة.

- إبلاغ السلطات المعنية بمضاهاة القوائم مع الإرهابيين المعروفين أو المشتبه بهم أو المنظمات الإرهابية، على نحو يتماشى مع القوانين واللوائح المرعية بخصوص الكشف على معلومات العميل.
- الاستكشاف مع الدوائر الحكومية عن طرق لتحسين تبادل المعلومات ضمن وفيما بين الولايات القضائية المختلفة.
- استكشاف طرق تحسين صيانة وحفظ معلومات العميل لتسهيل استعادتها في الوقت المناسب.

5 القطاعات والنشاطات عالية الخطورة

إن مجموعة ولفسبيرج ملتزمة بتطبيق الاجتهاد اللازم المناسب والمعزز فيما يتصل بأولئك العملاء المشتغلين في قطاعات ونشاطات تم تعريفها من قبل السلطات المختصة على أنها تستعمل على نطاق واسع لتمويل الإرهاب، مثل الأعمال المصرفية المستترة، أو نظم التحويل البديلة. سوف يشمل هذا تبني سياسات وتدابير معينة مما هو غير متوفر حالياً حول قبول العمل من عميل يشتغل في تلك القطاعات أو النشاطات، وزيادة مراقبة نشاط العملاء الذي يفون بمعايير الموافقة ذات الصلة.

وعلى الأخص، فإن مجموعة ولفسبيرج ملتزمة بحصر علاقات عملها في أعمال التحويل، وبيوت الصرافة، وخصم الكمبيالات، ومكاتب الصرافة ووكلاء تحويل الأموال إلى

أولئك الخاضعين للوائح مناسبة تهدف إلى منع تلك النشاطات والأعمال من استعمال إحدى القنوات لغسيل حـصيلة عمل إجرامي و/ أو تمويل الإرهاب.

تدرك مجموعة ولفسبيرج أن العديد من الولايات القضائية تقوم حالياً بتطوير وتطبيق لوائح خاصة بهذه الأعمال، ويتعين منح الوقت الكافي لهذه اللوائح حتى تدخل إلى حيز التنفيذ.

6 المراقبة

إدراكاً للصعوبات المتأصلة في التعرف على وتحديد المعاملات المالية المرتبطة بالإرهاب (حيث يبدو الكثير منها روتينياً بالنسبة للمعلومات المعروفة في حينها)، فإن مجموعة ولفسبيرج ملتزمة بمواصلة تطبيق التدابير الحالية للمراقبة من أجل تحديد المعاملات غير المألوفة والمشبوهة. تدرك مجموعة ولفسبيرج أنه في حين أن دوافع تلك المعاملات غير واضحة، فإن المراقبة والتعرف حينها والإبلاغ عن المعاملات غير العادية والمشبوهة قد يساعد الدوائر الحكومية في ربط النشاط الذي يبدو أنه غير ذي صلة بتمويل الإرهاب.

وفوق ذلك، فإن مجموعة ولفسبيرج ملتزمة بالتالي:

- ممارسة التدقيق العالي بالنسبة للعملاء الذين يشتغلون في قطاعات تعرف السلطات المعنية أنها تستعمل على نطاق واسع في تمويل الإرهاب.

- مراقبة الحساب والنشاط الانتقالي (إلى الحد الذي تكون فيه المعلومات المفيدة متاحة للمؤسسات المالية) ومضاهاته بالقوائم التي تعدها السلطات المختصة للإرهابيين المعروفين أو المشتبه فيهم وكذلك المنظمات الإرهابية المعروفة أو المشتبه فيها.
- العمل مع الحكومات والوكالات من أجل تمييز أنماط واتجاهات تعرف بأنها ذات صلة بتمويل الإرهاب.
- النظر في تعديل التدابير الحالية للمراقبة حسبما يلزم للمساعدة في التعرف على تلك الأنماط والاتجاهات.

7 الحاجة إلى تعاون عالمي معزز

إن مجموعة ولفسبيرج ملتزمة بالتعاون مع ومساعدة السلطات المنفذة للقانون والدوائر الحكومية في جهودها لمحاربة تمويل الإرهاب. وقد قامت مجموعة ولفسبيرج بتحديد المجالات التالية لمناقشتها مع الدوائر الحكومية، بهدف تعزيز المساعدة والمساهمة التي يمكن للمؤسسات المالية تقديمها:

- توفير قوائم رسمية بالإرهابيين والمنظمات الإرهابية المشتبه فيها على أسس عالمية منسقة من قبل السلطات المختصة في كل سلطة قضائية.

- إدخال التفاصيل والمعلومات المناسبة في القوائم الرسمية لمساعدة المؤسسات المالية في التفتيش والبحث الكفء وفي الوقت المناسب في قواعد عملائها. وينبغي أن تشمل تلك المعلومات (متى ما كانت معروفة) في حالة الأفراد على: تاريخ الولادة، مكان الولادة، رقم جواز السفر أو الهوية؛ وفي حالة الشركات: مكان التأسيس أو الإنشاء، تفاصيل الأصول أصحاب الشركة، وإلى الحد المعقول سبب إدراجها في القائمة، والمعلومات الجغرافية مثل مكان وتاريخ ووقت المعاملة.
- توفير التغذية الراجعة الارتجاعية العاجلة للمؤسسات المالية حول التقارير المقدمة بعد تعميم تلك القوائم الرسمية.
- توفير معلومات مفيدة وذات معنى بخصوص الأنماط، التقنيات والآليات المستعملة في تمويل الإرهاب للمساعدة في إجراءات المراقبة.
- توفير المعلومات المفيدة حول الشركات والأنواع الأخرى من الوسائل المستعملة لتسهيل تمويل الإرهاب.
- تطوير إرشادات حول المستويات المناسبة من التدقيق العالي فيما له صلة بالقطاعات أو النشاطات التي تعرف السلطات المعنية أنها تستعمل على نطاق واسع لتمويل الإرهاب.

- التطوير من جانب الحكومات ووكالات المقاصة لأشكال عالمية رسمية لتحويل الأموال على نحو يتطلب معلومات قد تساعد في الجهود المبذولة لمنع تمويل الإرهاب والكشف عنه.

- ضمان كون التشريع المحلي:

- يسمح للمؤسسات المالية بالاحتفاظ بالمعلومات المستمدة من القوائم الرسمية في قواعد بياناتها واقتسام تلك المعلومات فيما بين مجموعاتها.

- توفير الحماية للمؤسسات المالية من المسؤولية المدنية في اعتمادها على تلك القوائم.

- السماح للمؤسسات المالية بالإبلاغ عن المعاملات غير العادية أو المشبوهة والتي قد يكون لها صلة بالإرهاب إلى السلطات المعنية دون خرق لأي واجب تجاه سرية العميل أو التشريع الخاص بذلك.

- السماح بالتبادل العاجل للمعلومات بين الدوائر الحكومية في مختلف الدول.

إن مجموعة ولفسبيرج تدعم التوصيات الخاصة من FATF حول تمويل الإرهاب كتدابير بناءة لوضع حد لتمويل الإرهاب.